تراكيب الجملة الاسمية
بين الأصلية والفرعية
العلل والدلالات

د٠ يوسف محمد سعود عويهان العنزي (*)

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله الطيبين، وصحابته الغر الميامين، وعلى التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، أمَّا بعد.

فمن المقطوع به أنَّ الجملة هي الأساس الذي تقوم عليه الدراسة النحوية كما أنها هي الوحدة التي يتألف منها كل كلام؛ لأن الجملة هي المركب الذي يحمل في ثناياه فكرة تامة، وهي الوسيلة التي يعبر بها المتكلم عما في نفسه من أفكار يريد أن ينقلها إلى الآخرين، فالكلام ليس إلا مجموعة من الجمل المفيدة، والجملة المفيدة في اللغة العربية على نوعين هما: الجملة الإسمية، والجملة الفعلية، ولكل نوع منهما ركنان أساسيان لا يمكن الاستغناء عن واحد منهما إلا بقرينة، ولا يتم معنى الجملة إلاّ بهما معًا، وما عدا هذين الركنين ففضلات، أو مكملات لكل منها وظيفتها التي توضح المعنى الأساسي في الجملة أو تفصله، أو تحدده، أو تخصصه تخصيصًا دلاليًّا، وليس يعنيني في هذا المقام أن أتعرض لبناء الجملة من حيث الاسمية أو الفعلية، وإنما الذي يعنيني أن أتعرض للأصل الأول الموضوع لتركيب الجملة الاسمية المجردة، والفروع التي تطرأ على هذا الأصل، وبيان القيم الدلالية لهذه الفروع؛ حتى تتضح أغراض المتكلمين في التعبير بالفرع

(*) مدرس لغة – قسم اللغة العربية – كلية الآداب – جامعة الكويت.

وترك الأصل، وإن كان الأصل والفرع في التراكيب من الظواهر اللغوية التي تمخضت عن الاستعمالات العربية الفصيحة(١).

وقد حاول النحاة أن يفيدوا من الإمكانات التركيبية المختلفة للجملة عن طريق رصد التغيرات الشكلية التي تطرأ على أصلها الأول، ووصفها بدقة "ولا شك في أنّ الاهتمام بالصياغة التركيبية يرجع أصلا إلى المعنى النحوي"(٢).

ومن هنا أيضا ندرك أنَّ النحاة قد اتجهوا منذ بدء التقعيد النحوي إلى ملاحظة صور الكلام العربي ودرسوها وحللوها ونظروا في تراكيبها المختلفة فألحقوا الفروع بالأصول؛ بجامع النسبة بينهما في الإسناد الذي جعلوه محور التمييز بين الجمل، وحاولوا أن يميزوا بين كل صورة وأخرى للوقوف على معانيها الخاصة داخل التركيب الذي تنتمي إليه، وهذه الصور التركيبية للجملة الواحدة هي "محط الفائدة التي يتوخاها المتكلم ويتطلبها المتلقي"(٣).

وهذه التفرقة بين الأصلية والفرعية في بناء الجملة الإسمية قد أشار إليه النحاة الأقدمون بدءًا من إمامهم الأكبر سيبويه، ولكنه عالجه تحت مصطلح الكلام؛ إلماحًا إلى التفرقة بين صوره المختلفة، حيث أشار إلى نوعين مختلفين من أنواع الخبر، فقال: "... ألا ترى أنك لو قلت: (فيها عبد الله) حسُن السكوت، وكان كلاما مستقيما، كما حَسُن واستُغني في قولك: (هذا عبد الله)" (٤).

---

(١) انظر: في النحو العربي (نقد وتوجيه): د. مهدي المخزومي، طبعة المكتبة العصرية، بيروت– لبنان، الطبعة الأولى١٣٨٤هـ– ١٩٦٤م ص١٩١.

(٢) انظر: جدلية الإفراد والتركيب في النقد العربي القديم: د. محمد عبد المطلب، طبعة الشركة المصرية العالمية للنشر– القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٩٥م ١٥٤.

(٣) معجم علم اللغة النظري: د. محمد علي الخولي، طبعة مكتبة لبنان– بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٢م ص١٥٧.

(٤) انظر: الكتاب: لأبي بشر عمرو بن عثمان ، الملقب بسيبويه (ت:١٨٠هـ)، تحقيق. عبد السلام محمد هارون، طبعة مكتبة الخانجي– القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م ٨٨/٢ .

وجدير بالذكر أن نشير إلى أنَّ النحاة لم يشيروا إلى الفرق بين أصول التراكيب وفروعها إلا إشارات عابرة في مداخل حدود الأبواب النحوية من مثل قولهم في باب (نعم وبئس): اعْلَم أَن (نِعْمَ وَبِئْسَ) كَانَ أَصلهمَا نَعِمَ وَبَئِسَ... إِلَّا أَنه مَا كَانَ ثَانِيه حرفا من حُرُوف الْحلق جاز فيه الإسكان... فلما كثر استعمالهما أُلزما التَّخْفِيف وجريا فِيهِ[1].

ومن ذلك أيضا قول ابن الوراق – في الأصلية والفرعية في أَصْل (حَتَّى) هل هي عاطفة أم جَارة؟ يقول: الأَصْل فِي (حَتَّى) أَن تكون جَارة، ودخولها فِي بَاب الْعَطف حملا على الْوَاو، وَالدَّلِيل على أَن أَصْلهَا الْجَرّ أَنَّهَا إِذا جعلت عاطفة لم تخرج من معنى الْغَايَة، "أَلا ترى أَنَّك إِذا قلت: جَاءَنِي الْقَوْم حَتَّى زيدٍ، ومررت بالقوم حَتَّى زيدٍ، فـ(زيد) بعض الْقَوْم، وَإِذا رفعت أَيْضًا على الْعَطف فَهُوَ بعض الْقَوْم، وَلَو كَانَ أَصْلهَا الْعَطف لوَجَبَ أَن يكون مَا بعْدهَا من غير جنس مَا قبلهَا، إِذا كَانَت حُرُوف الْعَطف هَكَذَا حكمهَا، نَحْو قَوْلك: جَاءَنِي زيد وَعَمْرو، وَلَا يجوز جَاءَنِي زيدٌ حَتَّى عَمْرو، فَهَذَا دَلِيل على أَنَّهَا أصل الْغَايَة"[2].

والذي يعنيني في هذا المقام هو بيان الأصلية والفرعية في قضايا الجملة الاسمية المجردة، وعلل الأصول وما خرج عنها، والدلالات الفنية لهذه الفروع.

منهج البحث:

أرى أن يقوم هذا البحث على المنهج الوصفي الذي يُعنى بدراسة مظاهر الخروج عن الأصل في الجملة الاسمية المجردة، وعلله ودلالاته، واستقراء المادة العلمية الكاشفة له من مظانها، وعرضها عرضا منهجيا، وتحليلها لتحديد خصائصها كما وكيفا؛ للوصول إلى تعميمات مقبولة وكاشفة تدل على أغراض

(١) انظر: المقتضب: لأبي العباس محمد بن يزيد بالمبرد، تحقيق. محمد عبد الخالق عظيمة، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية– القاهرة ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م ١٣٩/٢.

(٢) علل النحو: لأبي الحسن، محمد بن عبد الله ابن الوراق (ت:٣٨١هـ) تحقيق. محمود جاسم الدرويش، طبعة مكتبة الرشد، الرياض– السعودية، الطبعة الأولى – ١٩٩٩م ص٣١٧.

اللسان العربي في خروج الجملة الاسمية عن أصل وضعها الأول، ومعاني الصور الفرعية الناتجة عنه.

وقد اقتضت طبيعة المادة العلمية المجموعة في هذا البحث أن ينقسم إلى: مقدمة وأربعة مباحث، وهي:

***المبحث الأول: الأصلية والفرعية في نوع الطرفين من حيث التعريف والتنكير، وفيه:**

- الأصلية والفرعية في تعريف المبتدأ بالألف واللام، وتنكير الخبر.
- الأصلية والفرعية كون المبتدأ وصفا مشتقا له مرفوع أغنى عن الخبر.
- الأصلية والفرعية كون المبتدأ مصدرا محولا عن الفعل.

***المبحث الثاني: الأصلية والفرعية في نوع الخبر من حيث الإفراد وغيره، وفيه:**

- الخبر المفرد أصل وما دونه فرع عليه.
- إعادة الخبر بلفظ المبتدأ ومعناه.

***المبحث الثالث: الأصلية والفرعية في الرتبة في الجملة الاسمية المجردة.**

***المبحث الرابع: الأصلية والفرعية في حذف الأركان في الجملة الاسمية المجردة.**

الخاتمة: وفيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

المبحث الأول

الأصلية والفرعية في نوع الطرفين

من حيث التعريف والتنكير

١- الأصلية والفرعية في تعريف المبتدأ بالألف واللام، وتنكير الخبر:

قبل الخوض في قضية تعريف المبتدأ - وتنكير الخبر أو الابتداء بنكرة لها مسوغ من مسوغات الابتداء، أو تعريف الطرفين لإفادة القصر والتخصيص-فإنني أودُّ أن أشير إلى قضية مهمة هي: هل الأصل هو التعريف أم التنكير؟ ومعلوم أنَّ جمهور النحاة يرون أن التنكير أصل والتعريف فرع عليه، قال ابن يعيش: التعريف فرع على التنكير؛ لأن أصل الأسماء أن تكون نكرات، ولذلك كانت المعرفة ذات علامة وافتقار إلى وضع لنقله عن الأصل(١).

واستدل السيوطي بأن "الفروع هي المحتاجة إلى العلامات، والأصول لا تحتاج إلى علامة، تقول: رأيت رجلا، فلا تحتاج إلى العلامة، وإن أردت التعريف أدخلت العلامة فقلت: رأيت الرجل، فأدخلت العلامة على الفرع الذي هو التعريف ولم تدخلها على التنكير"(٢).

ومهما يكن من أمر فإن الذي يعنينا هنا هو الأصلية والفرعية في تعريف المبتدأ وتنكير الخبر في الجملة الإسمية، وقد يعرفان وينكران بشرط حصول الفائدة، وحصولها في الغالب عند تنكير المبتدأ بأن يكون: وصفا، أو موصوفا بظاهر أو مقدر أو عاملا أو معطوفا أو معطوفا عليه أو مقصودا به العموم أو الإبهام أو تالي استفهام أو نفي أو لولا أو واو الحال أو فاء الجزاء أو ظرف مختص أو لاحق به، أو بأن يكون دعاء أو جوابا أو واجب التصدير أو مقدرا

---

(١) شرح المفصل: لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، طبعة المنيرية- القاهرة، ٨٨/١.

(٢) الأشباه والنظائر في النحو: لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق. عبد الإله نبهان وآخرون، طبعة مجمع اللغة العربية بدمشق - ١٩٨٧م ٢٨٢/٢.

إيجابه بعد نفي والمعرفة خبر النكرة عند سيبويه في نحو: كم مالك؟ وأقصد رجلا خير منه أبوه[١].

وللنحاة في تعليل أصالة التعريف في المبتدأ والتنكير في الخبر أقوال، منها ما ذكره إمام النحاة من أن أصل الكلام "إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يبتدئ بالأعرف، وهو أصل الكلام"[٢]، وإنما كان أصل الكلام؛ لأن المبتدأ لا يكون في الأمر العام إلا معرفة، وهو مخبر عنه والإخبار عمن لا يعرف لا فائدة فيه[٣].

وهو أيضا رأي أبي حيان، إلا أنه سوغ التنكير بقرينة لفظية أو معنوية، فقال: "وإنما كان الأصل تعريف المبتدأ؛ لأن المبتدأ مسند إليه، والإسناد إلي المجهول لا يفيد المخاطب إلا بقرينة لفظية أو معنوية تقربه من المعرفة، وإنما كان الأصل تنكير الخبر؛ لأن نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل، والفعل يلزمه التنكير، فرجح تنكير الخبر على تعريفه"[٤].

ويرى ناظر الجيش أنَّ تعريف المبتدأ وتنكير الخبر جاء لغرضين؛ أحدهما: أنَّ الغرض من الكلام حصول الفائدة، والمبتدأ مخبر عنه، والإخبار عن معين لا يفيد، والثاني: أن القصد من الكلام إعلام السامع ما يحتمل أن يجهله، والأمور العامة الكلية قل أن يجهلها واحد، وإنما تجهل الأمور الجزئية، فلو قلت: رجل

---

(١) انظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: لبدر الدين حسن بن قاسم المرادي تحقيق. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي- القاهرة، ٢٠٠٨م١،/٤٨٠، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: لجلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، طبعة مؤسسة الرسالة، - ١٩٩٢م ٢٧/٢.

(٢) الكتاب ٣٢٨/١.

(٣) انظر أسرار العربية: لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري، تحقيق د. فخر صالح قدارة، طبعة دار الجيل- بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٥م ص٨٠.

(٤) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: لمحمد بن يوسف ابن حيان الأندلسي، تحقيق د. حسن هنداوي، طبعة دار القلم - دمشق، الطبعة الأولى ٣٢٢/٣.

منطلق لم يفد؛ لأنه لا يُحتمل جهلُه؛ لأن كلَّ عاقل يعلم أن الدنيا لا تخلو من رجل منطلق(١).

وكلام أبي حيان وناظر الجيش السابق يدل على أنَّ تعريف المبتدأ وتنكير الخبر– الذي هو الأصل في التركيب – قد يخرج إلى تعريفهما، أو تنكير المبتدأ مع الفائدة، ولا يكون ذلك إلا بقدرة المتكلم على اختيار الأنماط التعبيرية التي تنقل مراده إلى المتلقي بالضوابط التي تسمح بها قوانين النحو في مثل هذا الاستعمال، بصرف النظر عن أصالتها أو فرعيتها.

ولا شك أنَّ فكرة الأصلية والفرعية ترجع إلى استقراء كلام العرب، ومحاولة تبرئتهم اللغة من الشذوذ والعيوب، وضم الوظائف المتشابهة بعضها إلى بعض لينتجوا لنا من لسان العرب القواعد الكلية الجامعة.

ولا يعنينا هنا أن نتعرض للأصل والفرع في حد ذاته ولكن الذي يعنينا هو بيان الفرق في التعبير بالأصل والتعبير بالفرع، والوقوف على الدلالة الناتجة عن التعبير بهما، ولا شك أن المبتدأ عُرِّف لأنه محكوم عليه، وأن الخبر نُكِّر لأنه محكوم به، فالمبتدأ إذا يجب أن يكون معلوما عند المخاطب، والخبر مجهول؛ ولذا فالمخاطب ينتظر الحكم المجهول على المحكوم عليه المعلوم؛ فإذا قلت مثلا: (زيد منطلق) فقد أفدت ثبوت الانطلاق لزيد، وأعلمت المخاطب به بعد أن كان يجهله من غير زيادة في الدلالة ولا نقصان، وهذه الدلالة – التي هي الأصل– تختلف بدورها عن الفرع بأية صورة من صوره، فلو خرج التركيب إلى تعريف الطرفين فقلنا مثلا: (زيد المنطلق) لخرجنا إلى دلالة أخرى هي القصر والتخصيص، وانحصار المخبر به في المخبر عنه، مع اختلاف في موقف

(١) انظر: شرح التسهيل المسمى (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد): لمحمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش (ت:٧٧٨هـ) دراسة وتحقيق. د. علي محمد فاخر وآخرون، طبعة دار السلام القاهرة – جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ ٩١٨/٢.

السامع من الموقف الكلامي؛ إذ إن هذا التركيب يفيد أن السامع كان على علم بانطلاق قد كان، ولكنه لا يعلم أمن زيد كان أم من عمرو؟.

فإذا قلت: (زيد المنطلق) أزلت عنه الشك وجعلته يقطع بأنه كان من زيد بعد أن كان يرى ذلك على سبيل الجواز، وليس الأمر كذلك إذا قلبت التركيب؛ فقلت: (المنطلق زيدٌ)؛ لأن التركيب على هذه الصورة يفيد دلالة أخرى عند المتلقي هي أنه رأى على البعد إنسانا ينطلق ولم يعلم من هو فقلت له: المنطلق زيد؛ أي هذا الشخص الذي تراه من بعيد منطلقا هو زيد لا عمرو.

وقد يفيد الخروج عن الأصل بتعريف الطرفين غرضا دلاليا آخر وهو ما ذكره ابن الخباز في الفرق بين قولنا: (زيد أخوك، وأخوك زيد) فقد أشار إلى أن بينهما فرقا دلاليا من وجهين: "أحدهما أن قولك: (زيد أخوك) تعريف للقرابة، و(أخوك زيد) تعريف للاسم، والثاني: أنَّ (زيد أخوك) لا ينفي أن يكون له أخ غيره؛ لأنك أخبرت بالعام عن الخاص، و(أخوك زيد) ينفي أن يكون له أخ غيره؛ لأنك أخبرت بالخاص عن العام"(١).

وبذلك يكون الخروج عن الأصل بتعريف الخبر ليس من قبيل الرفاهية اللغوية، ولكنه مطلب دلالي ناتج عن اختلاف الحالات والهيئات التي يكون عليها الموقف الخطابي، والسياق اللغوي.

ومن ثم فكل صورة من صور التراكيب النحوية تحمل بين طياتها الغرض المعنوي الدقيق الموكلة بأدائه عرفه من عرفه، وجهله من جهله، وليس المراد من اختلاف تراكيب هذه اللغة الشريفة التعبير عن المعنى العام بصور مختلفة، بل التعبير عن صور فرعية مقصودة ومرادة، جسدتها التراكيب العالية من كلام الله – عز وجل– وكلام رسوله – صلى الله عليه وسلم– وكلام العرب الفصحاء الذين علت فصاحتهم، ورَبَت بلاغتهم.

---

(١) الأشباه والنظائر: للسيوطي ٥٣٧/٢.

٢. الأصلية والفرعية كون المبتدأ وصفا مشتقا له مرفوع أغنى عن الخبر:

ذكر النحاة أن المبتدأ قد يخرج عن اسميته التي يطرد عليها إلى صورة فرعية يكون فيها وصفا مشتقا (اسم فاعل أو صيغة مبالغة أو صفة مشبهة أو اسم مفعول)، وفي هذه الحالة لا يكون له خبر من أنواع الخبر المعروفة، ولكن يكون له مرفوع يسد مسد الخبر، ومما يجعل هذه الصورة صورة فرعية ما نبه إليه النحاة من أنَّ الأصل تعريف المبتدأ، فإذا كان المبتدأ نكرة فقد خرج عن الأصل، والمبتدأ في هذه الحالة يخرج عن الأصل بكونه "وصفا اعتمد على نفي أو استفهام، رافعا لمستغنى به عن الخبر، ويشمل الفاعل نحو: أقائم الزيدان، ونائبه، نحو: أمضروب العبدان"(١).

فقائم مبتدأ والزيدان فاعل مرفوع باسم الفاعل سد مسد الخبر، والذي يجعل هذه الصورة من صور المبتدأ والخبر صورة فرعية أنَّ النحاة بحثوا للمبتدأ فيها صورا متعددة، يقول الشيخ خالد الأزهري: "وإذا رفع الوصف ما بعده فله ثلاثة أحوال؛ وجوب الابتدائية، ووجوب الخبرية، وجواز الأمرين"(٢).

فإذا لم يطابق الوصف ما بعده نحو: أقائم أخواك؟ فالوصف (قائم) مبتدأ وما بعده (أخواك) فاعله سد مسد خبره، ولا يجوز أن يكون (أخواك) مبتدأ مؤخرا و(قائم) خبر مقدما؛ لأنه لا يخبر عن المثنى بالمفرد.

فعلة الحكم هنا هي عدم المطابقة التي يجب أن تكون بين المبتدأ والخبر في أصل التركيب، والتي إن فُقدت تحتَّم أن يكون الوصف مبتدأ، وما بعده فاعل سد مسد الخبر؛ وعلة ذلك أنَّ الجملة حينئذٍ تشبه الجملة الفعلية التي لا يثنى فيها

---

(١) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: لأبي الحسن علي بن محمد بن عيسى الأشْمُوني طبعة دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م ١/١٧٧.

(٢) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: لخالد بن عبد الله ابن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، المعروف بالوقاد (ت: ٩٠٥هـ) طبعة دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة الأولى١٤٢١هـ-٢٠٠٠م ١/١٩٥.

الفعل ولا يجمع مع الفاعل المثنى أو المجموع في المطَّرد، ولو أننا حوَّلنا الجملة إلى الفعلية فقلنا: (قام أخواك؟) لكان (أخواك) فاعلا، ولكن جيء به اسما هاهنا للدلالة على الثبوت.

ويرى الرضي أن النحاة تكلفوا إدخال هذا النوع من المبتدأ في حد المبتدأ الأول، فقال: "والنحاة تكلفوا إدخال هذا أيضا في حد المبتدأ الأول، فقالوا: إن خبره محذوف لسد فاعله مسد الخبر، وليس بشيء، بل لم يكن لهذا المبتدأ أصلا من خبر حتى يحذف ويسد غيره مسده، ولو تكلفت له تقدير خبر لم يتأت؛ إذ هو في المعنى كالفعل، والفعل لا خبر له، فمن ثمَّ تمَّ بفاعله كلامًا"(١).

وذهب ابن يعيش إلى هذا التعليل أيضا فقال: "واعلم إن قولهم: أقائم الزيدان إنما أفاد نظرًا إلى المعنى؛ إذ المعنى أيقوم الزيدان، فتم الكلام به لأنه فعل وفاعل و(قائم) هنا اسم من جهة اللفظ وفعل من جهة المعنى... ولو قلت: (قائم الزيدان) من غير استفهام لم يجز عند الأكثر وقد أجازه ابن السراج وهو مذهب سيبويه لتضمنه معنى الفعل"(٢).

ولكن إذا طابق الوصف ما بعده في غير الإفراد تعينت خبريته، نحو: (أقائمان أخواك وأقائمون أخوتك؟) فالوصف خبر مقدم والمرفوع بعده مبتدأ مؤخر ولا يجوز أن يكون الوصف مبتدأ، والمرفوع فاعلا سد مسد الخبر "لأن الوصف إذا رفع ظاهرا كان حكمه حكم الفعل في لزوم الإفراد على اللغة الفصحى"(٣).

وهذه الصورة التي يتطابق فيها الوصف مع ما بعده في المثنى والجمع ويكون الوصف فيها خبرا مقدما وما بعده مبتدأ مؤخر نحو: (أقائمان أخواك؟

---

(١) شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب: لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، تحقيق. د. يوسف حسن، طبعة جامعة قار يونس – ليبيا، ١٩٧٥م ٢٢٥/١.

(٢) شرح ابن يعيش على المفصل ٢٤٣/١.

(٣) انظر: شرح التصريح: للشيخ خالد الأزهري ١٩٥/١.

وأمسافرون إخوتك؟)، فهنا تمت المطابقة بين المبتدأ وخبره في التثنية والجمع، وإنما خرجت الجملة عن الأصل إلى هذه الصورة لعلة معنوية تقدم فيها الخبر على المبتدأ هي العناية والاهتمام بالمتقدم وهو السؤال عن القيام نفسه، وقد يكون التقديم للتخصيص أو للحصر أو لغير ذلك من أغراض التقديم والتأخير المعروفة، فإذا كان المخاطب خالي الذهن جئت بالاسمية فقلت: أخواك قائمان، لكن إذا كان يظن أنهما قاعدان لا قائمان قدمت له الخبر، فقلت: قائمان أخواك، فلما كان الوصف منكرا جئنا بشيء يعتمد عليه ليصلح الابتداء به.

وإن طابق الوصف ما بعده في الإفراد تذكيرا وتأنيثا احتمل الوجهين؛ أن يكون مبتدأ أو خبرا على السواء، نحو: أقائم أخوك، وأقائمة أختك، فيجوز أن يجعل الوصف مبتدأ، وما بعده فاعلا سد مسد الخبر، ويجوز أن يكون الوصف خبرا مقدما، وما بعده مبتدأ مؤخرا، فإن رجح الأول بأن الأصل في المقدم الابتداء عورض بأن الأصل في الوصف الخبرية، فلما تعارض الأصلان تساقطا[1].

وإنما صحَّ الوجهان في هذه الصورة؛ لأنَّ التركيب يحتمل المعنيين، ولكننا إذا قصدنا تقديم الخبر، كما في قولنا: (قائم أخوك) وأصل الكلام أخوك قائم، قدمناه لغرض معنوي من أغراض التقديم، وبيان ذلك كما قال ابن الأثير في الفرق بين قولهم: (زيد قائم) و(قائم زيد) أنَّ "قولك: (قائم زيد) قد أثبت له القيام دون غيره، وقولك: (زيد قائم) أنت بالخيار في إثبات القيام له ونفيه عنه بأن تقول: ضارب أو جالس أو غير ذلك"[2].

فإن لم نُرِد إفادة التخصيص، أو إزالة الشك أو التردد في نفس المتلقي قلنا: (زيد قائم)، ومن ثَمَّ فليس التغير الأسلوبي- في صور الجملة الاسمية والخروج

(١) انظر: المصدر السابق : ١٩٥/١ وما بعدها.

(٢) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: لضياء الدين نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني، المعروف بابن الأثير الكاتب(ت: ٦٣٧هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، طبعة المكتبة العصرية، صيدا – بيروت ١٤٢٠ هـ ٣٥/٢.

بها من الأصل إلى الفرع – أمرا شكليا خاليا من الأهداف والمقاصد والغايات، وإنما هو هدف يتوخاه المتكلم الواعي وتسمح بها قوانين اللغة وقواعدها رعاية للمواقف الكلامية المختلفة.

٣. **الأصلية والفرعية كون المبتدأ مصدرا محولا عن الفعل:**

سبق أن ذكرنا أنَّ الأصل في الجملة الاسمية أن تتكون من مبتدأ محكوم عليه وخبر محكوم به، وأن الأصل في إنشائها قصد المتكلم إلى اسم مخبر عنه بخبر مفيد فائدة يحسن السكوت عليها، ولكن النحاة – بعد استيفاء النصوص اللغوية المأخوذة من لسان العرب – وجدوا نمطا من الجمل، له ظاهر وباطن؛ فظاهره جملة اسمية، وباطنه جملة فعلية، وهذا النمط من الجمل هو المصدر النائب مناب فعله، كما في قولك: (سلام عليك، وشكرٌ لك، وويل له).

وقد عدَّ النحاةُ النكرة في مثل هذا التركيب مبتدأ؛ لأنها أفادت الدعاء، مثل: ويلٌ لزيد، وسلامٌ على عمرو، والنكرة إذا أفادت الدعاء جاز البدء بها[1].

وعلى الرغم من كون المبتدأ هنا خرج عن أصل التعريف، وسوغ البدء به كونه للدعاء إلا أن أصل هذه الجملة فعلية؛ فأصل (سلام عليك، وشكرٌ لك، وويل له) (سلاما عليك، وشكرًا لك، وويلا له) بالنصب على المصدر بفعل مقدر، وعُدل به إلى الرفع؛ فصار المبتدأ نائبا مناب الفعل لإفادة الثبوت، ولا يدل هذا على أنه ناب عن الفعل في عمله، وإنما ناب عنه في معناه، أو أشبهه فيه من غير دلالة على الحدوث والتجدد، تقول: (أحمد الله) بالفعل الدال على تجدد الحمد الواقع من فاعل معين هو المتكلم، وتقول: (الحمد لله) بالاسم الدال على ثبوت الحمد له ولو لم يكن هناك من يحمده؛ إذ إنَّه سبحانه مستحق للحمد لذاته.

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن حيان الأندلسي ، تحقيق. د. رجب عثمان محمد، مراجعة د. رمضان عبد التواب، طبعة مكتبة الخانجي– القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م ٣/١١٠٠.

فهذا التركيب إذا قد مرَّ بأربع صور (أحمد الله) ←— (حمدا لله) ←— (الحمدُ لله) ←— (حمدٌ لله)، صورتان كان التركيب فيهما جملة فعلية، وصورتان كان فيهما جملة اسمية، وقد خرج المبتدأ فيه عن أصله مرتين؛ الأولى في نيابته مناب الفعل المقدر، والثانية في تنكيره، والأصل فيه التعريف.

وقد اجتمعت الصورتان في قول الله ﷻ: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ * إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلامًا قَالَ سَلامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾[1].

فنبي الله إبراهيم عليه السلام حياهم بتحية خير من تحيتهم؛ إذ هم حيَّوه بجملة فعلية تدل على التجدد والحدوث والانقطاع (فقالوا سلاما) والتقدير: نسَلِّم عليك سلاما، وهو حياهم بجملة اسمية دالة على الثبوت (قال سلامٌ) والتقدير: سلام عليكم، وكانت تحيته خير من تحيتهم؛ لأن المراد منها: سلام دائم مستقر لكم.

وإنما جُوِّز (سلامٌ عليك) واستحسن لكونه مبتدأ وهو نكرة، من حيث إنه كالمتروك على أصله؛ لأن الأصل أن يكون منصوبا على تقدير:(أسلم سلاما)[2].

فلما أريد التجدد في تحية الملائكة عبر بالفعلية، ولما أريد الثبوت في تحية إبراهيم عليه السلام عبر بالاسمية، فاختلاف التعبيرين راجع لأصل المعنى المقصود منهما، بصرف النظر عن الأصل والفرع، فالمعنى هنا هو السيد وهو الذي ترجع إليه المزيَّة، واللفظ تابع له.

فالجملة إذًا كانت فعلية وعُدل بها إلى الاسمية، ونزّل المبتدأ فيها منزلة الفعل لمعنى مقصود؛ يقول ابن يعيش: "ومعنى (سلام عليك، وويل له) بالرفع كمعناه منصوبا، وإذا كان منصوبا كان منزلا منزلة الفعل، فقولك: (سلاما عليك، وويلا

---

(١) سورة الذاريات: الآيتان ٢٤ ، ٢٥.

(٢) انظر: مفاتيح الغيب (التفسير الكبير): لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت: ٦٠٦هـ)، طبعة دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٢٠هـ ١٧٤/٢٨.

له) بمنزلة: سلَّم الله عليك، وعذبك الله، فلما كان المعنى فيه ينزع إلى معنى الفعل لم يغير عن حاله؛ لأن مرتبة الفعل أن يكون مقدما"[١].

ويتضح المعنى أشد ما يكون في قول الله ﷻ: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾[٢] ، حيث وقعت النكرة مبتدأ، وأصله مصدر منصوب سدَّ مسدَّ فعله، ولكنه عُدل به إلى الرفع؛ للدلالة على معنى ثبات الهلاك ودوامه للمدعو عليهم، ويجوز: ويلا له، ونحوه: سلام عليكم[٣].

فلو لم يُعدل من النصب إلى الرفع في مثل هذا التركيب لانتفت الدلالة على الدوام؛ لأن بقاء التركيب على النصب صريح في ملاحظة الفعل وتقديره، وهو يدل على التجدد فلا يستفاد الدوام إلا بالعدول إلى الرفع، ومن ثَمَّ كان العدول عن الأصلية إلى الفرعية في هذا التركيب سببا مباشرا ورئيسا في ملاحظة المعنى المقصود منه.

---

(١) شرح المفصل: لابن يعيش ٢٣٧/١.

(٢) سورة المرسلات: الآية ١٥.

(٣) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: لأبي القاسم محمود بن عمرو الزمخشري، تحقيق. عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ٦٧٩/٤.

المبحث الثاني

الأصلية والفرعية في نوع الخبر

من حيث الإفراد وغيره

١- الخبر المفرد أصل وما دونه فرع عليه:

يذكر النحاة أن لخبر المبتدأ أنواعا منها المفرد وهو الأصل، ومنها الخبر الجملة، ومنها الخبر شبه الجملة، ومنها المبتدأ الذي له فاعل سد مسد الخبر، وأنواع الخبر عدا المفرد تأتي بعده فروعا عليه؛ ولذا يتطلب فيها شروطا لا يتطلبها الخبر المفرد، وقد علل النحاة كون الإفراد أصلا؛ فقال ابن يعيش:

أعلم أن الجملة تكون خبرا للمبتدأ كما يكون المفرد إلا أنها إذا وقعت خبرا كانت نائبة عن المفرد، واقعة موقعه؛ ولذلك يحكم على موضعها بالرفع، والذي يدل على أن المفرد أصل والجملة فرع عليه أمران: أحدهما: أن المفرد بسيط والجملة مركب، والبسيط أول، والمركب ثان، فإذا استقل المعنى بالاسم المفرد ثم وقعت الجملة موقعه فالاسم المفرد هو الأصل، والجملة فرع عليه، والأمر الثاني: أن المبتدأ نظير الفاعل في الإخبار عنهما، والخبر فيهما هو الجزء المستفاد فكما أن الفعل مفرد فكذلك خبر المبتدأ مفرد(١).

فالعلة في أنَّ المفرد هو الأصل إذا تكمن في كون الجملة تنوب عنه في الإخبار، وأنه بسيط والجملة مركب، وأن المبتدأ نظير الفاعل والفاعل لا يكون جملة، وهذه علة منطقية، ولنا أن نتساءل عن الفروق الدلالية بين صور الخبر المختلفة، وهذا ما أشار إليه الإمام عبد القاهر الجرجاني بقوله:

---

(١) انظر: شرح المفصل: لابن يعيش ٨٨/١.

أول ما ينبغي أن يعلم أنَّ الخبر ينقسم إلى خبر هو جزء من الجملة لا تتم الفائدة دونه، وخبر ليس بجزء من الجملة، ولكنه زيادة في خبر آخر سابق له. فالأول خبر المبتدأ، كمنطلق في قولك: (زيد منطلق) وهو الأصل في الفائدة[١].

وأرى أن عبد القاهر وإن كان ذكر أصلية الخبر المفرد من حيث كونه تتم به فائدة الكلام؛ فإنه أشار قبل هذا إشارة ذكية إلى الفرق بين الخبر المفرد والخبر الجملة، فذكر أن الخبر المفرد الذي هو الاسم الذي تتم به الفائدة "وبيانه أنَّ الاسم موضوع على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدده شيئا بعد شيء، وأما الفعل فموضوعُه على أنه يقتضي تَجدُّدَ المعنى المُثْبَت به شيئاً بعْدَ شيء ... فإذا قلت: (زيد منطلق) فقد أثبت الانطلاق فعلا له من غير أن تجعله يتجدد ويحدث منه شيئا فشيئا، بل يكون المعنى فيه كالمعنى في قولك: (زيد طويل) و(عمرو قصير)، فكما لا تقصد ههنا أن تجعل الطول أو القصر يتجدد ويحدث، بل توجبهما وتثبتهما فقط، وتقضي بوجودهما على الإطلاق، كذلك لا تتعرض في قولك: (زيد منطلق) لأكثر من إثباته لزيد"[٢].

ثم ضرب مثالا لدلالة التعبير بالفرع الذي هو الخبر الجملة فقال: وأمَّا الفعلُ، فإنهُ يُقْصَدُ فيه إلى ذلك، فإذا قلتَ: زيدٌ ها هو ذا يَنْطلقُ، فقد زَعمْتَ أنَّ الانطلاقَ يقعُ منه جُزءًا فجزءًا، وجعلْتَهُ يُزاوله ويُزَجِّيه[٣].

فالدلالة التي تحكم أصلية الخبر المفرد هنا هي كون الجملة الاسمية في أصل وضعها تدل على الثبوت والدوام؛ إذ إن الاسم أثبت من الفعل الذي يفيد التجدد والاستمرار والحدوث[٤]، ولعل هذا هو السبب في كونه أصلا.

---

(١) انظر: دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، طبعة مكتبة الخانجي – القاهرة ، الطبعة الثانية ١٤١٠ هـ – ١٩٨٩م ص ١٨٤.

(٢) المصدر السابق : ص١٧٤.

(٣) المصدر السابق : نفسه.

(٤) انظر: الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، تحقيق. عدنان درويش، مؤسسة الرسالة – بيروت – ١٩٩٨م ص١٠١٤.

ومما يدل على ذلك قول الله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُمْ بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾ حيث جاء الخبر اسما للدلالة على بيان هيئة الكلب في بسطه ذراعيه بالوصيد، وأنَّها صفة ثابتة له لا مزاولة فيها ولا تجدد، ولا يصح أن يقال: (وكلبهم يبسط ذراعيه بالوصيد) بالفعل المضارع الذي يقتضي مزاولة الفعل وتجدده في الوقت، وأنه يحدث شيئا فشيئا، والحقيقة أنَّ الكلب لم يقع منه البسط على هذه الهيئة بل كان حاله ثابتة على ما هو عليه من البسط مدة مكثهم في الغار، ومن ثم فلا تحصل الفائدة بالتعبير بالفعل هنا، وإنما هذه الحالة في التعبير كقولك: (زيد طويل) و(عمرو قصير) (زيد يطول) و(عمرو يقصر)؛ لأن المراد وصف هيئة ثابتة لا تجدد في شيء منها، وهذا لا يصلح معه إلا الاسم.

وينبغي أن نلفت إلى شيء مهم وهو أن الأسماء متفاوتة في دلالتها على الثبوت، وليست على درجة واحدة منها، فكلمة قائم مثلا في قول: (محمد قائم) تدل على دوام وثبوت القيام لمحمد بمعنى طول مدة هذا القيام، ولكن ليس ثبوته مثل ثبوت (طويل) في قول: (محمد طويل)؛ فانه يمكن الانفكاك عن القيام إلى الجلوس أو غيره، ولكن لا يمكن الانفكاك عن الطول، ومن ثم كان الخبر المفرد هو الأصل؛ لأنه الأليق بدلالة الجملة الاسمية.

ويلحق بخروج الخبر عن الأصل إلى الجملة الفعلية خروجه إلى الجملة الاسمية التي تكون في محل رفع فتقول: (محمد أخوه مسافر) فنخبر عن (محمد) بجملة اسمية لإفادة الثبوت، وكذلك نمط الجملة الإسمية التي خبرها شبه الجملة (الظرف والجار والمجرور) ويقدر النحاة لهما محذوفا يتعلقان به هو عند أكثرهم فعل (استقرَّ) أو (كان)، وعند قسم آخر اسم (كائن) أو (مستقر)[1]، فإذا قلت: (سالم في الدار) قدروا له استقر أو كائن في الدار، واختلفوا في الأوْلى منهما "فالذي يقدر الفعل يقول: إنما يحسن تقدير الفعل؛ لأنه أصل العمل، وهو هنا

(١) انظر: شرح الرضي على الكافية ٢٤٤/١.

عامل في الظرف أو المجرور، والذي يقدر الاسم يرى أن الأصل في الخبر أن يكون مفردًا، وذهب قسم إلى أن هذا قسم قائم برأسه، ولا يتعلق بشيء"[١].

والذي أراه أنَّ التقدير يختلف باختلاف المراد من دلالة المقام؛ فإذا أُريد الحدوث قُدِّر فعل بحسب الزمن، وإذا أريد الثبوت قدر اسم فإذا قلنا مثلا: (الأرض كالكرة)، فالذي أراه أن يكون المقدَّر اسمًا (كائنة كالكرة) وإذا قلنا: (الجنة تحت ظلال السيوف) فالمقدَّر اسمًا (مستقرة تحت ظلال السيوف)، ولا يصح تقدير فعل (استقرت) أو نحوه في مثل هذا – فيما أرى–؛ لأن الفعل الماضي يفيد انقضاء الحدث، وهذا يدل أنها كانت على غير ذلك، فاستقرت الآن على هذا، وقد لا تكون كذلك في المستقبل، ولا يحسن تقدير فعل مضارع (تكون أو تستقر) لما فيه من معنى الحدوث والتجدد، وإنما هذا أمر ثابت منته ومفروغ منه.

٢– إعادة الخبر بلفظ المبتدأ ومعناه:

قد يُعدل بالجملة الاسمية عن الأصلية في ذكر الخبر إلى الفرعية بإعادة المبتدأ بلفظه ومعناه؛ بقصد التهويل والتفخيم، وذلك مثل قولك: (زيدٌ ما زيد؟) أي أيُ شيء هو؟ تفخيما له وتعظيما، ومنه قول الله ﷻ: ﴿الْحَاقَّةُ* مَا الْحَاقَّةُ﴾[٢]، وقوله: ﴿الْقَارِعَةُ* مَا الْقَارِعَةُ﴾[٣] تفخيما لأمرها وتهويلا[٤].

---

(١) انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: لبهاء الدين عبد الله بن عقيل، تحقيق. محمد محيي الدين عبد الحميد، طبعة دار التراث – القاهرة –١٩٨٠م ٢١١/١.

(٢) سورة الحاقة: الآيتان ١ ، ٢.

(٣) سورة القارعة: الآيتان ١ ، ٢.

(٤) انظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: لجمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد ابن هشام ، شرح وتحقيق د. عبد اللطيف محمد الخطيب، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – الكويت، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م ٥٩٠/٥.

فهذا الخروج عن الأصل الأول في أن يكون الخبر مغايرا للمبتدأ في اللفظ والمعنى تغير في هذه الصورة التعبيرية فأُعيد المبتدأ بلفظه ومعناه، و"إنما يُعاد لفظ الأول في مواضع التعظيم والتفخيم"(١).

وأصل هذا التركيب استفهام مشوب بتعجب، فإذا قلت: زيد ما زيد، فالأصل: زيد ما هو، فوضعوا الظاهر موضع المضمر تفخيما وتعظيما، يقول الزمخشري: "قولك: زيد ما زيد؟ جعلته لانقطاع قرينه وعدم نظيره كأنه شيء خفي عليك جنسه فأنت تسأل عن جنسه وتفحص عن جوهره، كما تقول: ما الغول وما العنقاء؟ تريد: أي شيء هي من الأشياء، هذا أصله ثم جرد للعبارة عن التفخيم(٢).

وقد يعاد المبتدأ بلفظه؛ دلالة على الشهرة، أو عدم التغير، تقول: (زيد زيد) أي هو على ما تعهد؛ أي لم يتغير عن حاله الأولى رفعةً أو ضعةً ودناءةً، ومنه قول الله ﷻ: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ﴾(٣)، والمراد السابقون من عرفتَ حالهم، وبلغك وصفهم، ومنه قولُك: (أنتَ أنتَ).

وقد أشار سيبويه إلى هذا المعنى الدلالي لخروج التركيب عن الأصل إلى الفرع في تكرار المبتدأ اكتفاء به عن الخبر للدلالة المذكورة فقال: "وتقول: قد جرّبتُك فوجدتُك أنتَ أنت، فأنتَ الأولى مبتدأ، والثانية مبنية عليها، والمعنى أنك أردت أن تقول: فوجدتك أنت الذي أعرف، ومثل ذلك: أنت أنت، وإن فعلتَ هذا فأنت أنت، أي فأنت الذي أعرف"(٤).

فهذا الخروج عن الأصل المطرد في الخبر الذي يقتضي المغايرة عن طريق الإخبار الذي يفيد به المتكلم السامع فائدة يحسن السكوت عليها، ولكن الخبر هنا هو نفس المبتدأ في اللفظ والمعنى؛ للغرض الدلالي المراد منه وهو التفخيم والتهويل، أو الدلالة على الشهرة وعدم التغير.

---

(١) الخصائص: لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، تحقيق محمد على النجار، طبعة المكتبة العلمية – بيروت، (د.ط) (د.ت) ٣/٥٥.
(٢) انظر: الكشاف: للزمخشري ٤/٦٧٩.
(٣) سورة الواقعة: الآية ١٠.
(٤) الكتاب ٢/٣٥٩.

المبحث الثالث

الأصلية والفرعية في الرتبة

في الجملة الاسمية المجردة

حفظ الرتب (التقديم والتأخير) مبحث من مباحث النحو المهمة وباب من أبوابه المعتمدة، وفيه من أساليب البلاغة والتفنن في التعبير ما ليس في غيره؛ لأنه وسيلة من الوسائل التي يتيحها النسق اللساني، واختيار من الاختيارات التي يجنح إليها المتكلم لبّثِّ ما في نفسه من معانٍ، وقد وصفه إمام البلاغيين عبد القاهر الجرجاني بأنه "باب كثير الفوائد، جَمُّ المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يَفتَرُّ لكَ عن بديعة، ويُفضي بك إلى لطيفة ولا تزال ترى شعرًا يروقك مسمعه ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك أن قُدِّم فيه شيءٌ على شيءٍ وحُوِّل اللفظ عن مكان إلى مكان"(١).

ومعنى هذا أن باب التقديم والتأخير قد حظي باهتمام كبير من العلماء؛ لأنه كما يقول د. محمد أبو موسى: "يُعَدُّ مظهرًا من مظاهر كثيرة تمثل قدرات إبانة، أو طاقات تعبيرية يديرها المتكلم اللَّقِن إدارة حية وواعية، فيسخرها تسخيرًا منضبطًا للإبانة عن معانيه ومقاصده، ومواقع الكلمات في الجملة عظيمة المرونة شديدة الحساسية، وأي تغيير يَحدث فيها يُحدِث تغييرات جوهرية في تشكيل المعاني وأحوالها وصورها وظلالها"(٢).

فالتقديم والتأخير عامل من عوامل ثراء الجملة العربية، وقد يتوقف عليه قلب دلالة الكلام رأسًا على عقب، ومثال ذلك قولك: (عرفتُ على عجل كيف جئتَ) التي تفيد أن معرفتك كانت على عجل، وإذا زحزحت الكلمات فأخرت موقع الجار

---

(١) دلائل الإعجاز: لعبد القاهر الجرجاني ص ١٠٦.

(٢) دلالات التراكيب (دراسة بلاغية): د. محُمد محمد أبو موسى، طبعة مكتبة وهبة – القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م ص ١٧٦.

والمجرور فقلت: (عرفتُ كيف جئتَ على عجل) لتغيرت دلالة الجملة فصار المجيء هو الذي كان على عجل، وفرق كبير بين المعنيين.

ومن المعلوم أن الرتبة في الجملة العربية قد تتغير وجوبا أو جوازا، وأنَّ أحكام الوجوب في الرتبة أحكام قسرية لا تتعلق بها أغراض المتكلمين؛ لكونهم مجبرين عليها بالوضع التركيبي للجملة بنوعيها، وإنما يتفاضل البيان بالرتب غير المحفوظة أو ما يسمى بالتقديم الجائز الذي تسمح به مرونة الكلمات وطواعيتها للأغراض المعنوية التي يريدها المبدع نتيجة للاختيارات الأسلوبية التي يتطلبها السياق في التعبير عن المعاني المرادة، وهذا النوع الجائز من الخروج عن الأصل إلى الفرع لو تغيَّر فيه التركيب فَرُدَّ إلى أصله لصح نحوا، ولتغير المعنى المراد، وهو النوع هو غرضنا ومقصودنا في هذا المقام في الجملة الاسمية.

ومعلوم أنَّ الأصل في رتبة الجملة الاسمية تقديم المبتدأ؛ لأنه محكوم عليه، والخبر محكوم به، كما قال النحاة "الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر؛ لأن المبتدأ محكوم عليه فلا بد من تقديمه ليتحقق، ويجوز تأخيره حيث لا مانع نحو (قائم زيد)، ويجب التزام الأصل لأسباب، كأن يوهم التقديم ابتدائية الخبر بأن يكونا معرفتين أو نكرتين متساويتين ولا قرينة نحو: (زيد أخوك) و(أفضل منك أفضل مني) فإن كان قرينة جاز التقديم نحو: (أبو يوسف أبو حنيفة)"[1].

وهذا الخروج عن الأصل لا بد أن يرتبط بأهداف تعبيرية ودلالية مقصودة نَصَّ إمام النحاة سيبويه على أنَّ الهدف الأساس منها هو العناية والاهتمام بالمقدَّم، وهذا الأمر راجع لحال المتكلم والسامع؛ لأن العرب "إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعا يُهِمّانهم ويعنيانهم"[2].

---

(١) انظر: همع الهوامع ٣٢/٢، وشرح ابن عقيل ٢٢٧/١.

(٢) الكتاب : لسيبويه ٣٤/١ .

ولم يتوقف النحاة والبلاغيون في مخالفة الأصل في الجملة الاسمية بالتقديم والتأخير على العناية والاهتمام بالمقدم منهما، وإنما كانوا يصدون إلى بيان هذه العناية وتفسير هذا الاهتمام، فالعناية والاهتمام ليست غرضا رئيسا في مخالفة الأصل، وإنما هو أثر لغرض يقصده المتكلم الواعي، كتشويق السامع إلى المبتدأ المؤخر؛ ليتمكن في نفسه، وذلك كقول الشاعر:

ثلاثةٌ تُشرق الدنيا بِبَهْجتها شمسُ الضحى وأبو إسحاق والقَمَرُ[1]

حيث عدل الشاعر عن أصل الرتبة في الجملة الاسمية فقدم الخبر النكرة الموصوفة (ثلاثة) على المبتدأ المعرفة (شمس الضحى...) لأجل التشويق إلى المبتدأ المؤخر؛ فتذهب النفس فيه كل مذهب، فإذا حازته تمكَّن منها كل التمكن، ولو جاءت الجملة على الأصل- فقال: شمس الضحى وأبو إسحاق والقمر ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها- لضاع الغرض من تقديم الخبر.

ومن الأغراض التي تخرج لأجلها الجملة عن الأصل إلى الفرع أن يفهم من تقديم الخبر معنى لا يُفهم بتأخيره، وذلك كقولك: (تميمي أنا) إذا كان المراد التفاخر بتميم[2]، فلو أن المتكلم قدم المبتدأ (أنا) فقال: (أنا تميمي) لضاع غرضه وهو الفخر بقبيلته، ولصارت الجملة مجرد إخبار تقال لخالي الذهن، ولكن التقديم أفاد أن ثَمَّة شبهة انتقاص من المتكلم أو من قبيلته، أو جهل به وبقبيلته فأراد الزهو والتفاخر فقال: (تميمي أنا).

---

(١) البيت من بحر البسيط، وهو لمحمد بن وُهَيْب الحميري في مدح الخليفة المعتصم، انظر: تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن: لعبد العظيم بن الواحد بن ظافر ابن أبي الإصبع العدواني المصري (ت: ٦٥٤هـ)، تقديم وتحقيق: د. حفني محمد شرف، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية لجنة إحياء التراث – القاهرة ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م ص١٩١.

(٢) انظر: شرح الرضي على الكافية ٢٣٥/١.

ومن هذه الأغراض التي تخرج بها الجملة عن الأصل إلى الفرع التفاؤل أو التشاؤم بذكر المقدم، وذلك كقولك: (ناجح زيد، ومقتول عمرو) فلا شك أن الخبر هنا تقدم لإفادة التفاؤل والتشاؤم، وهذا هو الأهم بالنسبة للمتكلم؛ ولذا قدم ما هو أهم له وهو ببيانه أعنى.

وبهذا ندرك أن الخروج عن الأصل إلى الفرع في رتبة المبتدأ والخبر ليس أمرا شكليا، ولكنه هدف مقصود من المتكلم أعانت عليه حرِّيَّة التركيب، وهذا الباب مما تميزت به العربية الشريفة؛ لأن تبادل المواقع داخل التراكيب يدل مرونتها وطواعيتها لمقاصد المتكلمين، وأغراضهم النفسية، وهدف اللغة – أية لغة – يكمن في التعبير عن أغراض المتكلمين بها، وهو ما امتازت به تراكيب العربية في إعانة المبدعين الواعين من المتكلمين بها على بناء خواطر نفوسهم واختلاجات قلوبهم البناء الذي ينقلها للمتلقين عبر قوالب سمحة فياضة قادرة على تأدية فيوضات نفوس أهلها.

المبحث الرابع
الأصلية والفرعية في حذف الأركان
في الجملة الاسمية المجردة

لا يخفى علي الناظر في العربية أن الحذف ملمحٌ من ملامحها المميزَّة، وأنها توسعت فيه توسعاً كبيراً حتى جرى في كل نوع من أنواع الكلم فيها؛ فقد حذفت اللغة العربية الحرف والاسم والفعل والجملة والجمل، وهذا ظاهر بيَّن في كثير من أبوابها النحوية.

وتتضح أهمية الحذف بصورة واضحة في قول الإمام عبد القاهر الجرجاني حين وصفه بأنه: "باب دقيق المسلك لطيف المأخذ عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به تركَ الذكر أفصح من الذكر والصمت عن الإفادة أزيدَ للإفادة وتجدكَ أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأَتَم ما تكون بيانًا إذا لم تُبن"(١).

وإنما تخرج الجملة الاسمية عن أصلها في بقاء ركنيها إلى حذف أحدهما أو حذفهما معا؛ لتحقيق المقولة الشائعة: (خير الكلام ما قلَّ ودلَّ) شريطة أن يكون الباقي من بناء الجملة بعد الحذف مغنيا في الدلالة، كافيا في أداء المعنى، وأن تكون هناك قرائن معنوية أو مقالية تومئ إلى المحذوف وتدل عليه، وإلا لكان الكلام إلغازا وتعمية.

ومسلك اللغة في الحذف من المسالك الدالة على قدرتها على تنمية حسِّ المتلقي، وبعث خياله، وتنشيط نفسه حتى يفهم بالقرينة ويدرك باللمحة ويفطن إلى المعاني التي طواها التعبير.

ولا أريد في هذا المقام أن أخوض في عرض مواضع حذف المبتدأ والخبر وجوبا وجوازً أو حذفهما معا؛ لأن هذا مما لا يكاد يخلو منه كتاب في النحو،

(١) دلائل الإعجاز، ص١٤٦.

ولكن الذي أراد هذا البحث أن يهدف إليه هو تلمس علل ودلالات هذا الخروج عن النمط الأول الذي وضعت عليه الجملة الاسمية من ذكر طرفيها.

فإذا خرجنا عن هذا الأصل – وجوبا أو جوازا – التمسنا العلة والدلالة، ولا شك أن النحاة قد بذلوا جهدا كبيرا في تعليل الأحكام النحوية الواجبة والجائزة، ولكني لم أجدهم اعتمدوا علة للحذف الجائز في المبتدأ أو الخبر أو فيهما معا إلا وجود القرائن الحالية أو المقالية الملابسة للحدث اللغوي، ومن ثمَّ يكون الحذف اعتمادا على فهم المتلقي ملمحا من ملامح الاقتصاد والإيجاز في الجملة العربية وربط المتلقي بالمسرح اللغوي للحدث بإشراكه في أحداثه الكلامية وتفاعله معها، وهذا ما أسسه سيبويه عند إشارته إلى حذف المبتدأ جوازا فقال:

"... وذلك أنك رأيت صورة شخصٍ فصار آيةً لك على معرفة الشخص فقلت: عبدُ الله وربِّى، كأنك قلت: ذاك عبدُ الله أو هذا عبدُ الله، أو سمعتَ صوتا فعرفت صاحب الصوت فصار آيةً لك على معرفته فقلتَ: زيدٌ وربِّى "(١).

وهذه القرينة التي سوغت خروج الجملة عن أصلها بحذف أحد ركنيها هي القرينة الدالة على حذف المبتدأ بعد القول، كما في قول الله ﷻ: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾(٢) والتقدير هم ثلاثة، أو عددهم ثلاثة.

وهي أيضا القرينة الدالة على حذفه بعد الاستفهام، وذلك مثل قولك: صحيح، وفي المسجد، وغدا، وعشرون، لمن قال: كيف أنت؟ وأين اعتكافك؟ ومتى سفرك؟ وكم دراهمك؟(٣).

وهي أيضا القرينة الدالة على حذفه وجود فاء الجزاء داخلة على ما لا يصلح أن يكون مبتدأ، ومن ذلك قول الله ﷻ: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحاً فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاء

(١) الكتاب ١٣٠/٢، وانظر: شرح تسهيل الفوائد: لمحمد بن عبد الله، ابن مالك تحقيق. د. عبد الرحمن السيد، هجر للطباعة والنشر – القاهرة، الطبعة الأولى – ١٩٩٠م ٢٨٦/١.

(٢) سورة الكهف : جزء من الآية ٢٢.

(٣) انظر: شرح تسهيل الفوائد: ٢٨٦/١.

فَعَلَيْهَا ﴾[1] أي: فعمله لنفسه أو فصلاحه لنفسه وإساءته عليها، ومنه أيضا قوله: ﴿وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّيْنِ وَمَوَالِيْكُم﴾[2] أي: فهم إخوانكم في الدين، وهم مواليكم[3].

وعلة وجود القرينة التي صاحبت خروج الجملة عن الأصل بحذف ركنها الأول (المبتدأ) هي نفسها علة خروجها عن الأصل بحذف ركنها الثاني (الخبر) مما ذكره النحاة من مواضع حذفه؛ كوقوعه بعد إذا الفجائية نحو قولك: (خرجت فإذا الأسد) والتقدير موجود؛ لأن إذا الفجائية تُشعر بالحضور[4].

وهي أيضا القرينة الدالة على حذفه بعد الاستفهام، كقولك: مَن عندك؟ فيكون الجواب: زيدٌ، فزيد مبتدأ وخبره محذوف جوازا، وإن شئت ذكرت الخبر فقلت: زيدٌ عندي، وتقول: من الناجح؟ فيكون الجواب زيدٌ، أي زيدٌ الناجح[5]، وقد حُذف الخبر في مثل هذا لدلالة الاستفهام عليه[6].

وهي أيضا القرينة الدالة على حذفه إذا وقع في جملة معُطوفة على جملة قبلها، والمبتدآن مشتركان في الحكم، ومنه قول الله ﷻ:﴿قُلْ أَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللّهُ﴾[7] والتقدير: أأنتم أعلم؟ أم الله أعلم؟، وقوله أيضا: ﴿وَاللائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِن

(١) سورة فصلت : جزء من الآية ٤٦.
(٢) سورة البقرة : جزء من الآية ٢٢٠.
(٣) انظر: شرح التصريح ٢٢٤/١.
(٤) انظر: المصدر السابق ٢٢٣/١.
(٥) انظر: شرح المقرب: لأبي الحسن علي بن مؤمن ابن عصفور الإشبيلي الأندلسي د. علي محمد فاخر، دار الطباعة المحمدية القاهرة، الأولى١٩٩٠م (المرفوعات) ٦٩٢/٢.
(٦) انظر: شرح التصريح ٢٢٣/١.
(٧) سورة البقرة : جزء من الآية ١٤٠.

نِّسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللائِي لَمْ يَحِضْنَ﴾[1]، والتقدير: واللائي لم يحضن فعدتهن كذلك، وقد حُذف الخبر من الثاني لدلالة ما قبله عليه[2].

فالقرائن الحالية والمقالية كانت عاملا مهما في الخروج عن أصل الجملة الاسمية بذكر ركنيها إلى الفرع وهو حذف أحدهما، ولكن ذلك كان سببا أسلوبيا من أساليب جمال العربية المعروفة بالإيجاز الذي عُدَّ عينُ بلاغتها، كما كان الحذف دليلا قاطعا على مرونة نحوها، وبنائه البناء الدالَّ على وصف لسان العرب بكل دقة وإحكام.

(١) سورة الطلاق : جزء من الآية ٤.

(٢) انظر: شرح المقرب (المرفوعات) ٦٩٣/٢.

خاتمة البحث

حاول هذ البحث أن يسلط الضوء على جانب مهم من جوانب علل ودلالات الجملة الاسمية المجردة من خلال فكرة الأصلية والفرعية في أحكام ركنيها؛ للوقوف على علل ودلالات هذا الخروج، وقد تكشف لي من خلال هذا البحث جملة من الحقائق منها ما يأتي:

١- أنَّ التعليل ملمح مهم من ملامح الدرس النحوي، صاحبه منذ نشأته الأولى على يد الخليل وسيبويه، وتواترت عليه أقلام النحاة بالتحليل والتفسير والتعليل بعد ذلك.

٢- أنَّ الخروج عن الأصل في الجملة الاسمية المجردة كانت وراءه أهداف وغايات كامنة في اللسان العربي، هي من أهم سماته وخصائصه.

٣- أنَّ كل صورة من صور تراكيب الجملة الاسمية تصاحبها علل نحوية، ودلالات معنوية تَسِمُها بسِمة خاصة، وتميزها بميزة مستقلة.

٤- أنَّ التقديم والتأخير في رتبة الجملة الاسمية نمط أسلوبي يدل على مرونة القواعد النحوية، وحرية التصرف الدقيق في أنماطها.

٥- أنَّ الحذف يعد وسيلة زاخرة بالإيحاءات والدلالات الفنية التي تعين المتلقي على المشاركة الفعالة في التواصل مع النصوص العربية العالية، واستلهام أغراض كاتبيها.

فهرس المصادر والمراجع

١- ارتشاف الضرب من لسان العرب: ابن حيان أثير الدين الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق. د. رجب عثمان محمد، طبعة مكتبة الخانجي- القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٢- أسرار العربية: لأبي البركات الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، تحقيق د. فخر صالح قدارة، طبعة دار الجيل - بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٥م.

٣- الأشباه والنظائر في النحو: لجلال الدين السيوطي تحقيق.عبد الإله نبهان وآخرون، طبعة مجمع اللغة العربية - دمشق ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٤- تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن: لعبد العظيم ابن أبي الإصبع العدواني ، تقديم وتحقيق: د. حفني محمد شرف، طبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لجنة إحياء التراث - القاهرة، ١٩٩٥م.

٥- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: لابن حيان أثير الدين الأندلسي ، تحقيق د. حسن هنداوي، طبعة دار القلم - دمشق، الطبعة الأولى.

٦- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: لبدر الدين حسن بن قاسم المرادي، تحقيق. عبد الرحمن علي سليمان، طبعة دار الفكر العربي- القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

٧- جدلية الإفراد والتركيب في النقد العربي القديم: د. محمد عبد المطلب، طبعة الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان مطابع المكتب المصري الحديث- القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٩٥م.

٨- الخصائص: لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد على النجار، طبعة المكتبة العلمية - بيروت، (د.ط) (د.ت)

٩- دلالات التراكيب (دراسة بلاغية): د. محمد محمد أبو موسى، طبعة مكتبة وهبة - القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

١٠- دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، طبعة مكتبة الخانجي – القاهرة ، الطبعة الثانية ١٤١٠ هـ – ١٩٨٩م.
١١- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: لبهاء الدين ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، طبعة دار التراث – القاهرة،١٩٨٠م.
١٢- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: لأبي الحسن علي بن محمد الأُشْمُوني (ت: ٩٠٠هـ) طبعة دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.
١٣- شرح التسهيل المسمى (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد) لمحمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش، وتحقيق. د. علي محمد فاخر وآخرون، طبعة دار السلام القاهرة – مصر، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ.
١٤- شرح التصريح على التوضيح: لخالد بن عبد الله الجرجاويّ المعروف بالوقاد (ت: ٩٠٥هـ) طبعة دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة الأولى١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
١٥- شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب: لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي ، تحقيق. د. يوسف حسن عمر، طبعة جامعة قار يونس- ليبيا (د. ط) ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م.
١٦- شرح المفصل: يعيش بن علي بن يعيش، طبعة المنيرية – القاهرة، (د. ط) (د.ت).
١٧- شرح المقرب: لأبي الحسن علي بن مؤمن ابن عصفور الإشبيلي، د. علي محمد فاخر، دار الطباعة المحمدية القاهرة، الأولى١٩٩٠م .
١٨- شرح تسهيل الفوائد: لجمال الدين محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، تحقيق. د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، طبعة هجر للطباعة والنشر – القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

١٩- علل النحو: لأبي الحسن، محمد بن عبد الله بن العباس، المعروف بابن الوراق (ت:٣٨١هـ) تحقيق. محمود جاسم محمد الدرويش، طبعة مكتبة الرشد، الرياض – السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

٢٠- في النحو العربي (نقد وتوجيه) د. مهدي المخزومي، طبعة المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م.

٢١- الكتاب: لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي، الملقب بسيبويه (ت:١٨٠هـ)، تحقيق. عبد السلام محمد هارون، طبعة مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

٢٢- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: لجار الله محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري، تحقيق. عبد الرزاق المهدي، طبعة دار إحياء التراث العربي – بيروت، (د. ط) (د.ت).

٢٣- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: لأبي البقاء أيوب بن موسى الكفوي، تحقيق. عدنان درويش، طبعة مؤسسة الرسالة – بيروت ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

٢٤- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: لضياء الدين نصر الله بن محمد الشيباني، المعروف بابن الأثير الكاتب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، طبعة المكتبة العصرية، صيدا – بيروت ١٤٢٠هـ.

٢٥- معجم علم اللغة النظري: د. محمد علي الخولي، طبعة مكتبة لبنان – بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٢م.

٢٦- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: لجمال الدين عبد الله ابن هشام، تحقيق د. عبد اللطيف محمد الخطيب، طبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – الكويت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.

* * *